

غياب الرسوم الكمركية وانعدام الرقابة والرشي

تفاقم دخول البضائع التالفة الى الاسواق المحلية

بغداد/ المدى

لا تماثل فوضى دخول البضائع إلى الأسواق العراقية أي بلد آخر في العالم. فالأسواق العراقية هي الوحيدة في المنطقة التي تفتح أبوابها أمام كل البضائع، من دون قيود كمركية. حتى أن الرقابة الصحية لم تعد قادرة على ممارسة دورها برغم التحسن الأمني. وباتت قضية دخول المواد التالفة إلى البلاد ظاهرة شائعة بين العراقيين، ولم تعد التحذيرات من تناول أغذية أو مأكولات، توزع في الحصص التموينية، إما بسبب بطلان صلاحيتها وإما بسبب احتوائها على مواد "مسرطنة" تثير استغرابهم.

وتمثل المواد الغذائية الفاسدة التي لا تصلح للاستهلاك البشري، والأنوية الملوثة، أكثر من نصف المواد التالفة التي تدخل العراق، وفق الإحصاءات الرسمية لجهاز التقييس وضبط الجودة، فيما يتوزع النصف الآخر بين بقية السلع من مناشئ مختلفة. فالتحذيرات التي أطلقتها وزارة الصحة من الشاي المسرطن الذي وزع ضمن الحصص التموينية في مدينة الديوانية، وحقق التي وزعها أحد المستودعات الأهلية في مدينة بابل، وثبت لاحقاً أنها ملوثة بفيروس الايدز، وحقق الفلاح ضد شلل الأطفال الفاسدة التي تسببت في شلل أكثر من ٢٠٠ طفل... كل هذه الحوادث باتت راسخة في أذهان الناس، ودفعتهم إلى التحريص في تواريخ صلاحية المواد الغذائية والأنوية قبل شرائها. وأما الجهات الرسمية بحسب وكالة اكانيون فتكتفي بالتنبيه إلى أخطار الأغذية الفاسدة بعد

كل حادثة تسمم، ينتج من تناول نوع معين من الغذاء. ويقول سامي جاسم أحد مستوردي الأغذية في سوق الشورجة إن غالبية البضائع التي تدخل عن طريق البر عبر منافذ الحدود الغربية وعن طريق البحر عبر منافذ الجنوب لا تخضع للرقابة ويؤكد إن غالبية التجار يقدمون على استيراد أغذية من إيران وبلدان شرق آسيا شارف موعداً صلاحيتها على الانتهاء بأسعار زهيدة مقارنة بأسعار المواد ذاتها في حال كونها حديثة الصنع. ويرى أن تفاقم ظاهرة الرشي وانعدام الرقابة الصحية يقفان وراء قضية دخول البضائع التالفة إلى الأسواق. وتصدر بين حين وآخر تحذيرات رسمية من دخول نوع معين من الغذاء إلى الأسواق، وتتابع هيئة النزاهة ووزارة الصحة مثل هذه القضايا، لكن معرفة الجهة المسؤولة تبدو أمراً صعباً في

أكثر الأحيان. وتعترف الرقابة الصحية بعجزها عن السيطرة على سوق الأغذية والدواء بسبب انفتاح الحدود ولقائنها، وتدفع البضائع بلا رقابة، وغياب الرسوم الكمركية على البضائع الداخلة، وتقديم التجار شهادات صلاحية غير رسمية أو مزورة من بلدان المنشأ، تسهلاً لإخفاء البضائع. وغالباً ما يكون ضحاياها من بين الناس البسطاء، ممن يقبلون على شراء الأغذية والأدوية الطبية بأسعار زهيدة، ولا يفكرون تأثيرها المخسر إلا بعد فوات الأوان، أو من خلال فحص طبي. ويلعب الباعة الجوالون دوراً كبيراً في حصول حالات تسمم، غالباً ما يعرض هؤلاء بضائعهم، من مأكولات مصنوعة من أشعة الشمس والحرق، واللحوم المستوردة، لأشعة الشمس والحرق، مما يؤدي إلى تلفها وإفسادها، لا سيما في فصل الصيف اللاب الذي تكثر فيه حالات التسمم. وتعجز القرارات الحكومية والرقابة الصحية عن منع هؤلاء من بيع بضائعهم في الأسواق الشعبية المزدهرة. وقد باتت مركزاً لتسرب الأغذية الفاسدة، بسبب سوء التخزين وطرق العرض.

ولا تملك فروع الرقابة الصحية في بغداد والمحافظات معايير محددة لكشف المواد الغائبة، قبل دخولها الأسواق. وهي تعتمد على البلاغات التي يتقدم بها الناس عن وقوع حالات التسمم. أو... تعتمد تلك الجهات على الإحصاءات التي تصدرها المستشفيات عن عدد الإصابات والوفيات كوسيلة لكشف عن الخروق الصحية في البلاد، وبالطبع، بعد فوات الأوان، وبينما يستمر تدفق المواد الفاسدة.

ويقول قاسم عبد الهادي مدير إعلام صحة الرصافة في بغداد إن "الفلتان الحدودي وغياب الرقابة لعبا دوراً رئيساً في دخول الأغذية والأنوية الفاسدة إلى البلاد ويؤكد أن غالبية الأنوية الفاسدة تدخل عن طريق الصفقات الخاصة والناخر الأهلية وتباع في الصيدليات بعيداً عن عيون الرقابة الصحية".

وتبدو السيطرة على أسواق الغذاء في العراق أمر شبه مستحيل في ظل فلتان الحدود، وتقشي ظاهرة استيراد الأغذية والأنوية التي قاربت مدة صلاحيتها على الانتهاء وضخها في الأسواق بعد استبدال التواريخ.



هادي جلو مرعي

وهو الضد للاعتدال. وليس في الدين وحسب كما شاع في السنوات الأخيرة، وصار كل متدين حصاد الفكر والسلوك منطوقاً. وقد يكون ملازماً لسلوك فئات من الناس. محققين، وجهال، ومؤسست... واشتكى لي صديق شاب ليس بالمتدين، وليس بالضد من الدين،/، وقد يمارس طقوساً يمارسها المتدينون، لكنه ليس منهم. اشتكى أن الحجاب ليس حكراً على فئات من المتدينين.. ومن العلمانيين من هو منطرف في نظراته إلى الأخر... وإذا كانت العلمانية تعني الفصل بين الدين والسياسة.

فإنها لا تعني أبداً محاربة الدين والغاء دوره في الحياة، واهم من يظن نفسه علمانياً وهو يحارب الدين، وليس المتدين هو المحارب الشجاع للعلمانية، ولابد من اعتدال في التفكير والتعاطي مع الآخر. وما يحدث هذه الأيام، لا صلة له بالعلمانيين الذين يحترمون التعاليم الدينية، وكذلك الأمر عند المتدينين الذي لا يرون في العلمانية كفراً. المشكلة في فئة من الناس يدعون أنهم متدينون، وأخرون يدعون أنهم علمانيون. والحق أن الفئتين خرجتا عن دائرة الدين والعلمانية. فهؤلاء منطرفون بخشون الحدثة، ويكرهون الحياة، ويحاربون ذوي الأفكار والرؤى المنفتحة على الآخر.

ومن الناس من يحسب على العلمانيين وهم منه براء... كتلك التي لا تعترف بالدين ولا بالعلمانية، وكانت تستقبلني كلما راتني قريباً من البحر.. كيفكم جماعة الله... وأنت من جماعة مين ياسني؟ فسكت. وهؤلاء يرون في الدين، مركزاً لشرطة الاداب، وهي تلاحق الناس وتحاسبهم على الصغيرة والكبيرة من أمور الحياة. ولذا تجدهم يهزأون بالمتدينين ولا يرغبون في رؤية وجوههم. وهل العلمانية الأوفر أسلوب حياة يحكمه أعمال العقل والضمير، والبحث في حلول وبرامج تعالج قضايا المجتمعات وتنتشل المجتمعات من وهدة التخلف والتبعية، وقد تكون في بلاد مسلمة، وأخرى مسيحية وثالثة يهودية، ورابعة هندوسية، وخامسة بوذية، وزرادشتية، ومانوية، والخب... من الديانات الوضعية والسماوية. وهل الدين الاللف رباني عباد خلقهم الرب، وهياً لهم سبل المعرفة بما يراد لهم، وما يريدون وكيف يصلون الى مساحة الطمأنينة لوجودهم الدنيوي والأخروي. فهما ليسا ضددين بالضرورة، ولعل كلا منهما يضع بضاعته، ويرى من المستشري، وهو خير لهما من التنازع والغزب والهمز. وكان الله يحب المحسنين.

شاهده العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

العراق ما زال يعاني المركزية وإن أبسط معاملة يتابعها المواطن لنفسه تستغرق في الأقل شهرين أو ثلاثة إذا لم يكن أكثر من هذه الفترة، ونحن ما زلنا نعاني المركزية ومن متابعة الأمور الصغيره والكبيرة من قبل الوزارات".

وأوضح رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة كربلاء فلاح حسن عطيه أن غياب الصلاحيات في المحافظات أدى إلى تراجع مستوى الإنجاز فيها، وقال: "ما تعانينه الحكومات المحلية هو عدم وجود رؤية قانونية وإصلاحات قانونية تتناسب مع التغيير الذي

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادري إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

مجلس كربلاء يطالب بتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات

اشتكى عدد من أعضاء مجلس محافظة كربلاء مما أسوده بالمركزية التي تمارس من قبل الوزارات العراقية، فيما دعا بعضهم إلى تطبيق النظام الفيدرالي كونه وعلى حد رأيهم يمنح مجالس المحافظات صلاحيات واسعة تمكنها من تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وقالت عضوة مجلس محافظة كربلاء أزهار الخفاجي إن المركزية هي أبرز ما عرقل أداء المجلس الحالي إذ تخضع الأمور كافة، الصغيرة منها والكبيرة، إلى مراقبة الوزارات وأضافت:

اشتكى عدد من أعضاء مجلس محافظة كربلاء مما أسوده بالمركزية التي تمارس من قبل الوزارات العراقية، فيما دعا بعضهم إلى تطبيق النظام الفيدرالي كونه وعلى حد رأيهم يمنح مجالس المحافظات صلاحيات واسعة تمكنها من تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

وقالت عضوة مجلس محافظة كربلاء أزهار الخفاجي إن المركزية هي أبرز ما عرقل أداء المجلس الحالي إذ تخضع الأمور كافة، الصغيرة منها والكبيرة، إلى مراقبة الوزارات وأضافت:

اشتكى عدد من أعضاء مجلس محافظة كربلاء مما أسوده بالمركزية التي تمارس من قبل الوزارات العراقية، فيما دعا بعضهم إلى تطبيق النظام الفيدرالي كونه وعلى حد رأيهم يمنح مجالس المحافظات صلاحيات واسعة تمكنها من تقديم خدمات أفضل للمواطنين.

خلال عام ٢٠٠٦ الموارد المائية: احوالة ٢٩٦ مقولة وبكلفة تجاوزت ٨٥٨ مليار دينار

بغداد/ المدى

أحالت الدائرة القانونية والعقود المديرية العامة للشؤون التجارية (سابقاً) في مركز وزارة الموارد المائية (٢٩٦) مقولة خلال عام ٢٠٠٨ وبكلفة تجاوزت (٨٥٨) مليار دينار.

أكد ذلك معاون مدير عام الدائرة القانونية والعقود وأضاف: ان الأعمال المحالة توزعت بين مقاولات لتنفيذ أعمال في مجال الاستصلاح ومنها استصلاح أراضي كوت - بنجره قطاع (٤) ومشروع استصلاح أراضي الرمادي المرحلة الخامسة في محافظة الأنبار ومشروع كوكلي - بندارة في محافظة دهوك ومشروع استصلاح أراضي بني حسن في محافظة كربلاء ومشروع استصلاح أراضي حربة - دغارة في محافظة الديوانية ومشروع استصلاح أراضي حلة/ديوانية في محافظة بابل ومشروع مبرز الفرات الشرقي من كم (١٢٢) إلى كم (١٥١) في محافظة ذي قار. وتنفيذ الأعمال التكميلية على مبرز الفرات الشرقي من كم ٨٨ ولغاية كم (١٣١) في محافظة المنفي.

وتابع: اما في مجال السود فقد تمت احوالة أعمال تنفيذ سد سكان في محافظة دهوك وتنفيذ سد الكعرة /٤/ في الصحراء الغربية في محافظة الأنبار وتنفيذ شبكات الصن المعدينة لمشروع سد الموصل وسد حديثة وسد حميرين وفي مجال انعاش الاهورا فقد تم احوالة تنفيذ منشأ السويب في محافظة البصرة ومنشأ البتيرة في محافظة ميسان ومنشأ مدخل الحمار في محافظة ذي قار وانشاء مرسى الزوارق في المنتوري في البصرة وانشاء مرسى زوارق ناحية الفهود في محافظة ذي قار. وتنفيذ ناظم الكسارة في محافظة ميسان وتنفيذ خمسة منشآت هيدروليكية أسير الفرات / البصرة واربعة منشآت هيدروليكية في محافظة ذي قار وكذلك أعمال انشاء سد ترابية (مصاطب) خلف السدة الجنوبية لنهر العز ومسافة (١٦) كم تقريبا وانشاء عدد كبير من جسور للسيارات والمنشأ.

واشار معاون المدير العام الى ان العمل تضمن أيضاً احوالة مقاولات استيراد شملت مكائن خاصة لكري الانهر وبعد (٢٢) كراء مختلفة الاحجام وبلدوزات وحفارات مسرفة قياسية وشفلات وحفارات نراع طويل وحفارات برمائية ومكائن قطع الاعشاب ومولدات كهربائية مع الادوات الاحتياطية للأليات كافة اعلاه كذلك تم التوقيع على احوالة أعمال استيراد المعدات وطواقم ضخ كهربائية غاطسة واجهزة حفر باعماق ما بين (٣٠٠ - ١٠٠٠)م ومعامل خلط كونكريت. وفي مجال تجهيز محطات الضخ تم احوالة تجهيز مضخات مساعدة لمحطة الضخ الرئيسية لري الجزيرة الشمالي عند/ ١٠/ وتجهيز مضخات عمودية عند/ ٤/ لمحطة ضخ سدة النهدي في محافظة بابل وتجهيز (١١) مضخة لمحطة ضخ ري الدوايش في محافظة ذي قار وشراء محطة توليد طاقة كهربائية لمحطة ضخ المصب العام في ذي قار وتجهيز (٤٠) طاقم ضخ بقدرات مختلفة.

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".

شبهه العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية".